1. نماذج الحوكمة في العالم.

. تجربة المملكة المتحدة

إن أول اهتمام بمجتمع الأعمال والقيام بحوار جدى ومفتوح عن موضوع حوكمة الشركات بالمملكة المتحدة, نتيجة تفاقم المشاكل المالية المترتبة عن قيام بعض الشركات بإخفاء معلومات وبيانات مالية, كان في مايو 1991 حيث قامت بورصة الأوراق المالية في لندن ومجلس التقارير المالية وجهات محاسبية أخرى, ابتداء من أعضاء لجنة كادبيري(Cadbury) ولجنة أخرى إلى البدء بدارسة كيفية إعادة الثقة مرة أخرى في التقارير المالية التي تصدرها الشركات, وبدأ تقرير كادبيري(Cadbury) كجسر احتجاج حيث شعر مجتمع الأعمال بأنه قد هوجم من جانب الكم الهائل من اللوائح الجديدة, وقد أسفر هذا عن صدور تقريروالذي يعتبر حتى الآن من أهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات, ويضم هذا التقرير 19 بند وهي عبارة عن توجيهات الممارسات السليمة لمفهوم حوكمةالشركات.

وفي أكتوبر 1993 ظهر تقريرروتمان(Rutteman) الذي يوصى الشركات المقيدة في البورصة أن يكون في محتوى تقريرها تقرير عن نظم الرقابة الداخلية التي تقوم الشركة بتطبيقها للمحافظة على أصول الشركة، ولكنه أقتصر على الرقابة المالية الداخلية فقط. وظهر بعد ذلك في 1995تقريرGreenburyوالذي اهتم بموضوع المكافآت والمزايا التي يحصل عليها أعضاء مجلس إدارة الشركات، وأوصى التقرير بضرورة إنشاء لجنة المكافآت وتكون من ضمن مسؤوليتها مراجعة وتقييم اللوائح والأسس التي يتم على أساسها تحديد تلك المكافآت بحيث تتناسب مع الأداء الخاص بهم وفي نفس العام، صدر تحت إشراف بورصة الأوراق المالية بلندن تقرير هامبيلHampel Report والذي ركز مرة أخرى على دور الرقابة الداخلية في حوكمة الشركات، حيث أوصى التقرير بمسئولية مجلس الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية بالشركات وخاصة المالية.

وفي عام 1998 تم تجميع التوصيات المقدمة من كادبيري(Cadbury) والمراجعات اللاحقة لحوكمة الشركات فيما يعرف بالكود الموحد (Combined Code), والذي أصبح من ضمن متطلبات القيد في بورصة الأوراق المالية بلندن, و تم تعديل هذا الكود في 2003 ليشتمل على أفضل الممارسات لحوكمة الشركات في ضوء الانهيارات المالية التي حدثت في الولايات المتحدة, وظهر أيضا في 2003 تقريران متعلقان بحوكمة الشركات ودور مجالس إدارة الشركات وأنظمة الرقابة الداخلية بالشركات واللجان التابعة لمجلس الإدارة وتقييم وإدارة المخاطر وهما Higges and Smith Reports.

تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

ظهر مصطلح حوكمة الشركات Corporate Governanceفي الولايات المتحدة الأمريكية في ظروف تتشابه بظروف ظهوره في المملكة المتحدة, نظرا لارتباط اقتصاد البلدين, وقد بدأ بشكل بارز في مكاتب مجالس إدارة شركات المساهمة في الولايات المتحدة الأمريكية, ثم أصبح يتردد كثيرا في اجتماعات الجمعيات العامة للمساهمين في العديد من الشركات, لكن الاهتمام الأمريكي الحقيقي بالحوكمة بدأ بصورة واضحة عند قيام صندوق المعاشات العامة في كاليفورنيا بإلقاء الضوء على تعريف الحوكمة وأهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين, وأصدرالصندوق مجموعة من المبادئ والخطوط الإرشادية الجوهرية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات, وقد وافقت أغلبية الشركات الأمريكية على التوصيات والمبادئ التي وردت في تقرير صندوق المعاشات السابق عام 1987 حيث قامت اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية بإصدار تقاريرها المعنون treadway commission, والتي تنصعلى منع الغش والتلاعب والاهتمام بنظام الرقابة الداخلية وتقوية مهنة المراجعة الخارجية أمام مجلس إدارة الشركات.

وفي سنة 1999 أصدرت بورصة نيويورك ولندن وجمعية حماية الوسطاء, تقريرها المشهور المعنون Blue Ribbon Reportالذي ناقش القصور في الأسس والقواعد المنظمة لعمل شركات المساهمة, وأدوار المراجعين ومسؤوليات مجلس الإدارة, وقد تضمن التقرير عشر توصيات يجب توافرها في عضو المراجعة بهدف الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات, أما في سنة 2002 نتيجة اتخاذ قرارات غير سليمة مثل غياب الشفافية وضعف المعلومات والتغاضي عن حقوق حملة الأسهم والتزوير في البيانات والميزانيات والأرباح والحسابات وغياب رقابة ومتابعة أصحاب الشركات والمساهمين, فأدى إلى وقوعالانهياراتالماليةالكبرىللشركاتالأمريكية خاصة شركة أنرون الأمريكية العملاقة, فدفع بالسلطات الأمريكية إلى إصدار قانون Sarbanes - Oxley Act الذي ركز على دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري الذي يواجه العديد من الشركات.

تجربة فرنسا

لاتزال تهيمن المصلحة الاجتماعية عند إنشاء المؤسسات في فرنسا اكثر من المصلحة الخاصة, كما بينها تقرير Viénot I 1995, الذي يعتبر المؤسسة كوكيل اقتصادي مستقل يتبع أهداف خاصة, مختلفة عن أهداف مساهميه, هذا المفهوم للمصلحة الاجتماعية مكتشف عن طريق الاجتهاد القضائي, هذا الأخير يؤسس المصلحة الاجتماعية بهدف تأمين التشغيل والحماية للمجتمع ومكوناته, وتعتبر المصلحة الاجتماعية كالمصلحة المشتركة للمساهمين أو الشركاء, وعند انتخاب قانون 25 جوان 1999 المتعلق بالادخار والأمن المالي أوشك أن يفرغ من محتواه مع ظهور المصلحة الاجتماعية كمصلحة وحيدة للشركاء, ومنه مصلحة المؤسسة لا تتواجد إلا في المصلحة التي تؤدي إلى نفس الهدف, حيث خصائص نظام الحوكمة في فرنسا نابعة من المقاربة بين الأهداف الاجتماعية وأهداف المؤسسة, وتتم رقابة المؤسسات بشفافية المعلومات المالية, وكذلك قوانين المؤسسة يمكن أن تدفع بعناصر أخرى(بنوك, نقابات, زبائن) بممارسة رقابة على المسيرين لأن هؤلاء هم مثاليين أكثر في إدارة أنواع مختلفة للمصالح, والنقاش حول حوكمة الشركات في فرنسا بدأ في بداية التسعينات تحت ضغط المستثمرين للمؤسساتيين أنجلو سكسون الذين اختاروا أن يستثمروا بكثرة في الشركات الفرنسية كانوا موضع الأسئلة المتعلقة بنوعية الرقابة الممارسة من طرف مجلس إدارة الشركات هل هو ضد السلطة لرقابة المسيرين أو مكان نقد مفتوح للحوار مع مسيري المؤسسة ماهي طرق التدخل